

## واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج

### غانم النجار

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت.

#### مقدمة

يتضح من التطورات الحادثة على أرض دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص المتعلق منها بشأن الأوضاع السياسية الداخلية والمجتمع المدني والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، بأن حركة ما قد تفاعلت على الأرض وتحددت بموجبها معطيات، تبدو شكلياً ذات معنى ومغزى وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الفحص، حيث تطرح تلك التطورات كما يبدو تساؤلات مهمة ومشروعة عن مدى جديتها وقيمتها ودرجة رسوخها وفعاليتها.

ولا يبدو كما توضح المؤشرات أن هناك، باستثناء الكويت ذات التجربة المرتبكة الأطول والأكثر تجذراً في هذا المضمار، توجهاً جدياً نحو انفتاح سياسي داخلي حقيقي من أجل تحريك قوى المجتمع الحية بصورة مستقلة وبمعزل عن هيمنة الدولة، بل إننا نلاحظ أنه، وعلى الرغم من الكثير من المؤشرات ذات الدلالة، أن مزيداً من المركزية وهيمنة السلطة التنفيذية على مجريات القرار أخذ في التركيز.

ولعل التحولات المتسارعة غير المتوقعة فيما يختص بالانفتاح السياسي الداخلي جاءت ممثلة لبداية نهج جديد في البحرين. ولئن كان هناك جملة من الرؤى التشكيكية في صدقية تلك التحولات، فإننا بالمقابل نرى على الأرض تحولات هيكلية تعزز رأياً يدحض وينافس باقتدار ذلك التشكيك، فالشعار المرفوع في البحرين سواء أكان في نصوص الميثاق أم في مجمل الإجراءات «الأميرية»، أو في التطمينات السياسية المستمرة تجعل منها نموذجاً متقدماً بالمقاييس العربية بلا ريب.

إلا أنه من المهم التأكيد على أن التطور السياسي لدول مجلس التعاون لا يمكن أخذه كوحدة سياسية متماثلة، فلكل من أقطار المجلس الستة سياق تطوري سياسي

خاص تكون من خلاله واقع مغاير ومتباين، ويبرر ذلك التباين بظروف نشأة كل دولة، وطبيعة تركيبها السياسية الداخلية، ودرجة استقرارها السياسي منذ التكوين، وطبيعة علاقتها بمحيطها الجغرافي.

وعلى الرغم من أن مستقبل الإصلاح السياسي في دول المجلس سوف يتأثر ضمن عناصر أخرى بطبيعة التحولات العالمية في هذا الاتجاه، إلا أن بنية السلطة وتركزها سوف تساهم إلى حد بعيد في إبطاء، وربما انكفاء تلك الإصلاحات بحثاً عن صيغة خاصة، تحافظ على السلطة من جانب، وتعطي شيئاً من الانفتاح الشكلي من جانب آخر، وهي معادلة صعبة بالتاكيد.

وتسعى هذه الورقة إلى محاولة فهم العوامل المؤثرة والعميقة لنهج الإصلاح السياسي في دول المجلس، كما تسعى إلى وضع تصور لطبيعة العناصر الأكثر فاعلية في تحريك الأوضاع في تلك الدول، كما ترى الورقة بأن الاعتبارات الداخلية تلعب دوراً أكثر أهمية في التأثير في نهج الانفتاح السياسي من تلك العوامل ذات البعد الخارجي.

### أولاً: المؤثرات في نهج الإصلاح السياسي

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الست قد انخرطت في منظومة إقليمية ما زالت متماسكة من حيث الشكل على الأقل، وذلك خلاف تفلش التجربتين العربيتين الآخرين (مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي)، إلا أن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال تماثل الحالة السياسية لدول المجلس، بل أن لكل دولة من دوله تاريخاً سياسياً مغايراً، فمن دولة نشأت عبر توافق سلمي، إلى دولة وحدث عدد من الوحدات السياسية المتنافرة، إلى دول نشأت تزامناً مع انسحاب بريطانيا من الخليج، إلى دولة خاضت حرباً مع تنظيمات مسلحة<sup>(١)</sup>.

وبالتالي، وباستثناء الكويت، فإننا لا نستطيع الحديث عن تجربة جادة في الإصلاح والانفتاح السياسيين، حيث وعلى الرغم من ارتباك وتعثر التجربة الديمقراطية الكويتية، إلا أنها تظل التجربة الوحيدة القابلة للدراسة والتمعن كونها قد بدأت من عام ١٩٦٢ بجذور تمتد إلى عامي ١٩٢١ و ١٩٣٨ (تجربة المجلس التشريعي)<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك فإنه بالإمكان تحديد مجموعة من المؤثرات العامة الضاغطة والفاعلة في تحريك أو إيقاف عجلة التحولات السياسية في مجمل دول الخليج، بما في ذلك الكويت، وهي:

١ - حالة الفصام العربية التقليدية (وهو أمر لا يقتصر على الخليج) بين ما هو موروث وما هو مستحدث، وبين ما هو تقليدي وما هو حديث. وهي حالة تعبر عن خوف من تسارع التحديث بما يؤثر في الوضع القائم في المجتمع، وما يتضمنه ذلك من

(١) John E. Peterson, *The Arab Gulf States: Steps toward Political Participation*, foreword by (١) Majid Khadduri, Washington Papers; 131 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies; New York: Praeger, 1988).

(٢) غانم النجار، *مدخل للتطور السياسي في الكويت*، ط ٢ (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

إضعاف للسلطة أو تفككها، ومن المؤكد أن هذه الرؤية تسعى ضمن ما تسعاه إلى إيجاد صيغة توفيقية أحياناً للخروج من مأزق تلك المعادلة الصعبة، وتتخذ أحياناً موقفاً حاداً من التحديث بحجة أن تلك النماذج السياسية ليست إلا تكريساً للتبعية الغربية، أو استيراداً لقواعد سياسية ولدت في مجتمعات غير مجتمعاتنا، وبالتالي بات واجباً رفضها وعدم تبنيها. ومن اللافت للنظر أن هذه الرؤية الراقضة للإصلاح السياسي قد أخذت زخماً كبيراً بعيد نهاية الحرب الباردة وهو ما عرف بالصراع بين «الخصوصية الثقافية» و«القيم العالمية» الذي قادته دول أكبر وأكثر ملاءة سياسية من دول الخليج كالصين والنمور الآسيوية، وتجلّى ذلك بوضوح في الخلاف الناشب إبان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا في حزيران/يونيو ١٩٩٣<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك فإن هذا النهج التبريري لم يستطع الصمود طويلاً، فالتيار الجارف قد أحدث آثاره لدرجة أن استخدامه أصبح في الكثير من الأحيان مجتزأً أكثر منه كلياً شمولياً، وأخذ متبنوه يعالجون قضايا تفصيلية.

٢ - البنية العشائرية الوراثية التقليدية لأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون، وهي كما يبدو تبرز كإحدى عناصر التماسك بين دول المجلس. ويلاحظ أنه بدلاً من حدوث تحولات بتلك البنى التقليدية، متأثرة بما هو حادث بمحيطها، وجدناها أصبحت هي المؤثر في محيطها الإقليمي الأكبر، الأمر الذي أدى إلى انكفاء دول جمهورية «ثورية» وعودتها إلى تضيق نمط نقل السلطة ليصبح في محيط العائلة والعشيرة. لقد أدى هذا النكوص السياسي ونماذجه الحية إلى إضفاء قدر من الارتياح للنهج التقليدي، وإحساس بالتفوق على دول رفعت شعارات رديحاً من الزمن للتخلص من الأنظمة الوراثية؛ بل إن الحالة الاقتصادية «المريحة» والمستقرة نسبياً للأنظمة التقليدية جعلتها تشعر بشيء من التفوق على نظرائها «التقدميين» مما يقلل من الحاجة إلى إجراء إصلاح سياسي قد لا يكون محمود العواقب<sup>(٤)</sup>.

٣ - لا تتوفر القناعة الذاتية لدى دول مجلس التعاون بضرورة إجراء إصلاحات سياسية جذرية، فهي إن وجدت هنا أو هناك فعادة ما تكون مبررة بقيام صراعات داخلية في بنية السلطة التقليدية، وفي أمثلة عدة تحولت تلك الحالة الصراعية إلى حالات

(٣) انظر: محمد السيد سعيد، محرر، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧).

(٤) لمزيد من المناقشة حول البنية العشائرية للدولة في دول مجلس التعاون، انظر: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

من المد والجزر، نتج منها صيغ توفيقية داخل السلطة ذاتها، وينتج منها صيغ غير قابلة للتعامل بجدية مع الواقع الاجتماعي والسياسي، وظلت في الغالب في إطار شعارات غير مطبقة<sup>(٥)</sup>.

٤ - يمثل النفط كعامل اجتماعي وسياسي (أكثر من فعله الاقتصادي) أثراً ونتيجة، عاملاً أساسياً في التأثير في اتخاذ القرار الإصلاحي السياسي؛ فنشوء دولة الرفاه كوظيفة وكأداة لكسب الولاء السياسي، لم يكن ليتحقق من دون وجود النفط ومداخله التي حولت الصحاري إلى مدن حديثة عامرة. وبالتالي لم يكن مستغرباً تزامن العديد من مشاريع الإصلاح السياسي مع تراجع مداخل النفط، وتراجع تلك المشاريع وتوقعها مع زيادة دخل النفط، بل إن هيمنة الدولة الخليجية مرتبطة إلى حد بعيد بزيادة مداخل النفط، ولا يبدو أن تلك الهيمنة بكل ما تعنيه من جمود وركود ممكنة من دون الرافد النفطي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولتين الخليجيتين الوحيدتين اللتين شهدتا اضطرابات داخلية عنيفة عبر تاريخهما كانتا الأقل في الدخل النفطي<sup>(٦)</sup>.

٥ - نضوب الساحة العربية وربما الإسلامية كذلك من أي نماذج إقليمية مشرقة ومستمرة في الممارسة الديمقراطية الحقيقية. وقد أدى ذلك الجذب الديمقراطي إلى عدم إمكانية إيجاد نموذج يخلق انطباعاً إيجابياً عن التحولات نحو الانفتاح السياسي، الأمر الذي يجعل الأنظمة التقليدية في الخليج في وضع مريح سياسياً، بل إنه قد يدفعها بلا تردد إلى أن تكون في وضع هجومي على الديمقراطية، وبالتالي لم يكن مستغرباً على الإطلاق أن تعزى الحرب الأهلية اللبنانية إلى الديمقراطية، ويأتي في السياق ذاته أن أحد المبررات التي سبقت في الكويت لحل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ كان الخوف من تكرار التجربة اللبنانية الدامية، كما يأتي في السياق ذاته أيضاً تذكير دول الخليج الدائم للكويت بأن تجربتها الديمقراطية هي سبب لمشاكلها<sup>(٧)</sup>.

٦ - هيمنة دول الخليج على النتاج الثقافي والإعلامي العربي أسهم إلى حد كبير بإضفاء شعور بالرضا عن الوضع السياسي لدول الخليج، بل إن سيطرة دول الخليج على الصحافة العربية المرئية والمكتوبة، والقدر الذي توفر لتلك الأدوات الإعلامية من انفتاح وتعددية قد أعطاها قدراً من التميز على مجمل البلدان العربية في مثل تلك الممارسة الانفتاحية. وبالمقابل فقد عززت تلك الهيمنة من حالة التناقض بين ما يقال في الفضاء وبين ما يمارس على أرض الواقع<sup>(٨)</sup>.

(٥) لمناقشة مستفيضة حول هذا الموضوع، انظر: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني اينري اريكو ماتيني»، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وبخاصة بحث جياكومو لوتشيانى، «الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية»، ص ١٧٥ - ٢٠٦، حيث يؤكد لوتشيانى استناداً إلى الطبيعة الريعانية للدولة بأنه سيندهش كثيراً إذا أقدم أي قطر منها على تبني الديمقراطية. انظر أيضاً: السيد سعيد، محرر، المصدر نفسه.

(٦) Peterson, *The Arab Gulf States: Steps toward Political Participation*.

(٦)

(٧) النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت.

(٨) تكاد غالبية وسائل الإعلام العربية الأكثر انتشاراً وتأثيراً تكون مملوكة لدولة خليجية حيث تذهب حصة الأسد للعربية السعودية (صحيفتا الحياة والشرق الأوسط والمجلة والوسط). أما الفضائيات فهي أم بي سي (mbc) وأي آر تي (art) وأوربيت (orbit) والجزيرة لقطر وأبو ظبي للإمارات.

٧ - أسهمت التحولات العالمية، وموجة العولمة، والحاجة إلى الشفافية ومشروع التجارة العالمية، وحماية الملكية الفكرية كنتاج لنهاية حقبة الحرب الباردة، في الضغط على دول مجلس التعاون لإعمال إصلاحات سياسية هيكلية، وقد بذلت هذه الدول جهوداً متباينة في الدرجة والفعالية للتفاعل مع تلك الضغوط<sup>(٩)</sup>.

٨ - التباين والاختلال السكاني الواضح بين منظومة دول مجلس التعاون سواء على مستوى التركيبة السكانية لكل بلد على حدة (مواطنون/وافدون) أو على مستوى التفاوت في عدد السكان بين دولة وأخرى يؤيدان بدرجة كبيرة إلى إيجاد مبررات «منطقية» لتعثر أي محاولات للإصلاح السياسي انطلاقاً من عدم تجانس التركيبة السكانية أو غلبة العنصر الوافد، وما شابه.

## ثانياً: المعادلة الحرجة: كيفية المستقبل

ليس هناك من شك في أن واقع الخليج بمحدداته المذكورة لا يوحى بإمكانية انفتاح سياسي داخلي حقيقي. وهو ذلك الانفتاح الذي ينصب على تغييرات بنيوية هيكلية في تركيبة النظام السياسي، وليست مجرد مجموعة إجراءات متناثرة لا تلتزم بسياق شمولي معين. إلا أننا نلاحظ، أخذاً بالاعتبار التباين السياسي بين دول المجلس، أن هناك جملة من العناصر في حال توافرها، فإنها تؤدي إلى مزيد من الانفراج السياسي. ومن الملاحظ أن تلك العناصر الخمسة تتفاعل فيما بينها بدرجات مختلفة، حيث يؤدي نضوجها إلى حدوث تغييرات انفراجية كبيرة، كما قد يؤدي خفوت بعضها إلى انتكاسة بدلاً من الانفراج المؤقت. وتختلف درجة ذلك الانفراج وتسارعه بحسب قوة وتكامل تلك العناصر بعضها مع بعض، وتتلخص تلك العناصر بالتالي:

### ١ - اتجاهات الانفراج لدى الأسرة الحاكمة

يتضح أن مجمل إجراءات الانفتاح السياسي التي تمت في دول مجلس التعاون الحديثة جاءت في مجملها من القمة، أي من رأس السلطة<sup>(١٠)</sup>. وعادة ما تأتي تلك الإجراءات بصورة مؤثرة كلما كانت الأسرة الحاكمة منسجمة، أو أن مراكز القوى فيها قد حسمت لصالح فئة دون فئة أخرى، حيث تكون الفئة المهيمنة ذات اتجاه انفتاحي، كما قد يكون اتجاهها هذا لأغراض التعامل مع خلافات داخل أسرة بالهروب إلى الأمام والانغماس بالعمق الشعبي. ولعل المثال الواضح الذي يفرض نفسه هو مثال الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت (١٩٥٠ - ١٩٦٥) والذي دفع دفعاً باتجاه تحديث النظام السياسي وإصدار دستور متقدم وإجراء انتخابات وما إلى ذلك<sup>(١١)</sup>، على الرغم من أن ميزان القوى السياسي كان لصالحه. وحتى لا نفتئت على التاريخ ونقول بأنه كان

(٩) السيد سعيد، محرر، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

(١٠) ويؤكد ذلك محمد السيد سعيد حيث يستعرض التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ليخلص إلى أن الإصلاح يأتي من أعلى وفي غالبية الحالات فإن الإصلاحات الليبرالية قد بدت في الجوهر كعمل إرادي قام به الملك أو الرئيس بمطلق إرادته تقريباً. المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١١) النجار، المصدر نفسه.

بإمكان عبد الله السالم أن يرفض التحديث السياسي بالكامل، فإنه بالإمكان القول إنه كان ممكناً له أن يدفع باتجاه تحديث أقل درجة بكثير مما تم، وفقدت بموجبه الحكومة الكثير من صلاحياتها. ويبدو من الملامح الأولية لما جرى ويجري في البحرين أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يمثل نموذجاً آخر وإن كان الوقت مبكراً للحكم. إلا أن الإمكانية المتوافرة للبحرين قد تكون أفضل من حالتها في الكويت في أوائل الستينيات، حيث يمثل فارق السن عاملاً إيجابياً لصالح البحرين بالإضافة إلى استمرارية ذلك مع ولي العهد الشيخ سليمان بن حمد الذي يعرف عنه شفافيته وانفتاحه السياسي.

وبالتالي فإن نقطة البداية عادة ما تنطلق من القمة. ويترتب على هذا الأمر تشعبات وتداخلات كثيرة مرتبطة بدرجة تماسك تلك القمة وطبيعة العلاقات داخلها.

## ٢ - النخبة السياسية والمجتمع المدني

يؤثر وضوح وتجذر النخبة السياسية ودرجة استقلالها عن هيمنة (الدولة) المباشرة تأثيراً كبيراً في طبيعة علاقتها مع رأس الدولة، فكلما كانت تلك النخبة فاعلة ومستقلة، فإنها تصبح أقدر في التأثير في اتجاهات الحاكم. ولعل المثال الكويتي يعكس ذلك الأمر بصورة واضحة، حيث استند الشيخ عبد الله السالم في اتجاهه التحديثي بالكامل على النخبة السياسية السائدة آنذاك، وفي ظني أنه لو لم توجد تلك النخبة السياسية لما اندفع عبد الله السالم هذا الاندفاع نحو التحديث، وبخاصة أنه قد ارتبط بتلك النخبة شخصياً عبر سنوات طويلة منذ رئاسته للمجلس التشريعي عام ١٩٣٨ مما سهل كثيراً البناء على تلك العلاقة<sup>(١٢)</sup>. ويبدو أن هذا ما يفتقده الشيخ حمد بن عيسى في البحرين، الأمر الذي جعله يفتح قنوات اتصال مع المعارضة مباشرة نحو مزيد من الفهم، وتكوين قواعد ارتكاز لبناء الثقة.

وينسحب ذلك أيضاً وبدرجة أقل على المجتمع المدني وحركة قوى المجتمع، فكلما قوي المجتمع المدني، عنى ذلك مرونة أكبر لدى الحاكم.

## ٣ - التحولات العالمية وعلى الأخص الموقف الغربي

تؤثر الاتجاهات السائدة غربياً في توجهات دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ، فحتى لو أن هذا الأمر قد بدا مثيراً للحرص، إلا أن تأثير تلك الاتجاهات ملحوظ، وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، فلم يعد مبرراً على الإطلاق، بحجة التصدي للمد الشيوعي، الدفاع عن دول قمعية دكتاتورية لمجرد أنها فقط تناهض الاتحاد السوفياتي.

الشاهد هنا بأن ذلك لا يعني التدخل المباشر في طبيعة النظام، ولكنه قد يأخذ أشكال الدبلوماسية الهادئة أو الإعلام أو ما شابه.

(١٢) لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع، انظر: خلدون حسن النقيب، صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦). انظر أيضاً: المصدر نفسه، والنقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).

## ٤ - النفط والدولة

يؤدي تراجع دخل النفط في دول المجلس إلى تراجع هيمنة الدولة ورفعها يدها عن ما اصطلاح على تسميته بدولة الرفاه. ويترتب على ذلك التراجع، ضعف الدولة في بسط نفوذها، مما قد يؤدي إلى التخوف من مزيد من التراجع الذي قد يفتح الباب على مزيد من الانفتاح السياسي.

## ٥ - شعور النظام بالتهديد

يشكل الشعور بالتهديد الخارجي أو الداخلي عنصراً مهماً في تحريك الاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي وبخاصة في حال وجود تماسك داخلي نسبي. ومع أن هذا التهديد قد لا يكون حقيقياً أو أنه يكون متصوراً، إلا أنه يلعب دوراً مؤثراً في ذهنية الحاكم وفي تحديد اتجاهاته للداخل.

## ثالثاً: دول مجلس التعاون..الحالة الراهنة

على الرغم من وجود قدر عال من التشابه بين دول مجلس التعاون في البنية الاجتماعية، والهيكل الاقتصادي، وطبيعة نظمها الوراثية، إلا أنها في المقابل تتباين في مجموعة من المعطيات، كطبيعة التكون التاريخي للنظام السياسي، ودرجة الانفتاح السياسي الداخلي، والمستوى المعيشي، وغير ذلك من العوامل. وبالتالي لا يمكن والحال هذه الحديث عن وحدة سياسية

واحدة متماثلة في دول مجلس التعاون. ولعله حتى فترة قريبة لم يكن بالإمكان وضع البحرين ضمن النماذج الأكثر انفتاحاً، إلا أنه يبدو أنها قد خطت مؤخراً خطوات مهمة في اتجاه مزيد من الانفتاح السياسي الداخلي من خلال المشروع الأميري المسمى بالميثاق

ظل عدد من الآراء يؤكد الخصوصية الخليجية وعدم احتياجها لركوب مركب الديمقراطية انطلاقاً من أن تلك الأنظمة تملك في داخل بنيتها السياسية ميكانيزماتها الداخلية التي تعوض من الديمقراطية (!!!).

الذي صوتت لصالحه الغالبية الساحقة من شعب البحرين. وعلى افتراض أن تلك الخطوات البحرينية ستستمر لتحقيق مداها المعلن من الوصول إلى نظام ملكي دستوري يفصل بين السلطات، ويوصل لهيئة تشريعية فاعلة، ويؤكد قضاء مستقلاً، فإن ذلك يضع البحرين ضمن نموذج أكثر انفتاحاً من أقرانه في الخليج. ولعل الاتجاه الدولي العام نحو مزيد من الانفتاح السياسي والذي جاء نتاجاً لانتها الحرب الباردة وأسفر عن تحول ما يزيد على ٤٢ دولة في العالم إلى أنظمة ديمقراطية، وبالذات ما خلفته حرب الخليج الثانية على دول مجلس التعاون، قد أسهم في تحريك المياه الراكدة إلى حد ما، إلا أن الحوار التقليدي في أروقة دول المجلس جعل منها نماذج تتأرجح بين المتردد واللامبالي والمبادر. وظل عدد من الآراء يؤكد على الخصوصية الخليجية وعدم احتياجها لركوب مركب الديمقراطية لعدم صلاحيتها لطبيعة الأنظمة السياسية في الخليج، انطلاقاً

من أن تلك الأنظمة تملك في داخل بنيتها السياسية ميكانيزماتها الداخلية التي تعوض من الديمقراطية<sup>(١٣)</sup>.

وحتى لا نغوص في عملية تصنيف قد تكون مخلة بالمعنى المراد الوصول إليه، فإننا سنعرض هنا وباختصار نماذج الأوضاع السياسية لدول الخليج دونما حاجة إلى تجميعها في مجموعات:

## ١ - النموذج الكويتي

يمثل النموذج الكويتي نمطاً رائداً في الحياة السياسية وتحولاتها ضمن منظومة دول مجلس التعاون. والتجربة الكويتية على الرغم من ارتباكها وتعثرها في عدة محطات (السنوات ١٩٦٧، ١٩٧٦، ١٩٨٦)، إلا أنها تبقى تجربة ذات تأثير بالغ في محيطها الخليجي والعربي. فعمر التجربة يقارب الأربعين عاماً، كما أنها جاءت نتاجاً لعصارة خبرات كويتية وعربية وغربية. ومع ذلك فإننا نظن بأن المحرك الأساسي لتلك التجربة كان نضوج أوضاع محلية مناسبة بالإضافة إلى مساندة وملاءمة أوضاع إقليمية وخارجية. ومن هذا المنطلق فإنه عندما تتراجع تلك الأوضاع عن فعلها، فإن النتيجة تكون تعثراً ونكوصاً، وقد تمثل ذلك في تزوير الانتخابات عام ١٩٦٧ وحل مجلس الأمة الأول عام ١٩٧٦ وحل مجلس الأمة الثاني عام ١٩٨٦.

ولعل أحد أهم عناصر القوة للتجربة الديمقراطية الكويتية هو الحاضنة المجتمعية لها، فبواكير تلك التجربة كانت قد بدأت منذ حوالي ٨٠ عاماً بإنشاء مجلس الشورى عام ١٩٢١ وزادت بروزاً بإنشاء المجلس التشريعي المنتخب عام ١٩٣٨ مروراً بالمجالس المتخصصة المنتخبة إبان الخمسينيات وصولاً إلى الشكل الأكثر مؤسسية من خلال إصدار الدستور عام ١٩٦٢ وإجراء أول انتخابات نيابية بموجبه عام ١٩٦٣. ومع أن تلك الهيكلية لم تخل من العثرات، وبالذات ما يتعلق منها بعدم اكتمالها، في بنية سلطاتها التشريعية بالتنفيذية بسبب اعتبار الوزراء المعيّنين أعضاء في المجلس النيابي، أو بعدم السماح بتقنين التنظيمات السياسية، أو بسبب حرمان المرأة من المشاركة السياسية وغير ذلك من جوانب القصور، إلا أنها وبسبب نشاط القوى السياسية المحلية وتفاعلها مع محيطها العربي، والحرية الملحوظة التي تمارسها الصحافة في الكويت، وفعالية عناصر المجتمع المدني، تحولت إلى تجربة مؤثرة وفاعلة في عملية صنع القرار، وتشكل تحديات كبيرة للسلطة التنفيذية نتجت منها إجراءات حكومية استهدفت تلك التجربة برمتها.

ومن خلال استقرار متعمق للتجربة الديمقراطية الكويتية، فإنه بالإمكان استخلاص جملة من التحديات التي تواجهها تلك التجربة بالإضافة إلى جملة من العناصر الإيجابية التي تدعم استمرارها على الرغم من عاديّات الزمن.

وتنقسم التحديات التي تواجهها التجربة الديمقراطية الكويتية إلى قسمين: الأول

(١٣) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات؛ العدد ٢ (الكويت: المركز، ٢٠٠٠).



هو عبارة عن تحديات هيكلية، وهي تلك التحديات ذات العلاقة بالبرلمان، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بفصل السلطات. أما القسم الثاني فهو عبارة عن تحديات سياسية عامة. وتتمثل التحديات الهيكلية بالتالي<sup>(١٤)</sup>:

### أ - الطبيعة غير الحزبية للبرلمان

فالعامل السياسي في الكويت والتنظيمات السياسية غير مقننة، الأمر الذي يضعف من إمكانية التحرك الجماعي. وعلى الرغم من أن الدستور لا يمنع صراحة التنظيمات السياسية، وعلى الرغم من أن تنظيمات سياسية غير مقننة يسمح لها بالعمل كأمر واقع، إلا أن عدم تقنينها يقلل من أهميتها المباشرة في الفعل السياسي<sup>(١٥)</sup>. وحيث إن التنظيم الشرعي الوحيد داخل البرلمان هو حزب الحكومة، حيث يمكن لمحدث واحد أن يتحدث لائحياً باسم تلك المجموعة، فإن ذلك لا يمنح أي مجموعة أخرى التحرك بصورة جماعية. ويوجد حتى الآن عدد من التنظيمات السياسية ظهر بعد تحرير الكويت، وقد أعلن مؤخراً عن تشكيل كتلتين للعمل البرلماني (كتلة العمل الشعبي، وكتلة إسلامية)، وهما كتلتان للتنسيق البرلماني، وهي خطوة لا شك في أنها متقدمة ومن الممكن أن تسهم في تطوير العمل السياسي، إلا أن الوقت مبكر لتقييم هذه التجربة<sup>(١٦)</sup>.

ومن جانب آخر يدين العديد من أعضاء البرلمان بمقاعدهم لدعم حكومي إبان الحملات الانتخابية بصورة متعددة، وبالتالي تتفق مواقفهم إلى حد بعيد مع مواقف الحكومة الأمر الذي يرفد الطرح الحكومي داخل البرلمان ويضعف مجدداً التكتلات المستقلة.

### ب - ضيق القاعدة الانتخابية

يمثل ضيق القاعدة الانتخابية واحدة من أبرز نقاط ضعف التجربة الديمقراطية في الكويت، فالبرلمان يمثل فقط ١٤ بالمائة من المواطنين، وهم الذكور الذين تزيد أعمارهم

(١٤) ذكرت تلك التحديات في دراسة حديثة للمؤلف. انظر: Ghanim Al-Najjar, «The Challenges Facing Kuwaiti Democracy», *Middle East Journal*, vol. 54, no. 2 (Spring 2000), pp. 243-258.

(١٥) تفجرت قضية المطالبة بشرعية العمل الحزبي مؤخراً في إطار مطالبة التنظيم الإسلامي الرئيسي في الكويت مؤخراً (الحركة الدستورية الإسلامية) بإشهار الأحزاب وذلك خلال فعاليات احتفال الحركة بمرور عشر سنوات على تأسيسها وقد أحدثت هذه المطالبة ردود أفعال متباينة على المستويين الشعبي والرسمي حيث أعلنت الحكومة موقفها الراض لإشهار الأحزاب. وما زالت القضية تحتل الاهتمام الأعلى بين كتاب الصحف خلال شهري آذار/مارس ونيسان/إبريل بين مؤيد ومعارض.

(١٦) لا يوجد بند في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ينظم عمل الكتل البرلمانية داخل المجلس.

على ٢١ سنة. ومع أن تحركات مختلفة لتوسعة تلك القاعدة قد تمت، إلا أن تلك النسبة ما زالت قائمة حتى اليوم. فبالإضافة إلى عدة اقتراحات من عدد من النواب في مجالس سابقة لإدماج المرأة في العملية الانتخابية، فقد تمت أكثر تلك المحاولات أهمية من قبل أمير البلاد، عندما أصدر قانوناً في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩، أي بعد حله المجلس، عدل بموجبه قانون الانتخاب مانحاً المرأة حقها السياسي، إلا أن مجلس الأمة بعد انتخابه أسقط ذلك القانون بأغلبية ضئيلة<sup>(١٧)</sup>. وقد استمرت المحاولات عبر العديد من القضايا التي رفعها نساء ورجال إلى المحكمة الدستورية طعناً بعدم دستورية قانون الانتخاب استناداً إلى تمييزه ضد المرأة<sup>(١٨)</sup>. أما الجانب الآخر من توسعة القاعدة الانتخابية فهو بتخفيض سن الناخب إلى ١٨ سنة وهو موضوع لم يصل إلى الزخم ذاته الذي وصلت إليه قضية المرأة حتى الآن<sup>(١٩)</sup>.

## رابعاً: التحديات السياسية

### ١ - الاختلال في موازين القوى

يبرز التحدي الكبير في السمة السائدة للدولة الريعية، ويتضح ذلك في هيمنة الحكومة وسيطرتها على كل مصادر الثروة في المجتمع. فمنذ عام ١٩٧٥ أصبحت الحكومة تملك ١٠٠ بالمئة من الصناعة النفطية بعد تأميمها للشركات النفطية الثلاث، ومنذ ذلك الحين أصبح التصرف بالدخل النفطي متأثراً بشكل مباشر بالاتجاهات السياسية لبيروقراطية الدولة من دون منازع. كما تملك الحكومة (منذ عام ١٩٥٤) ما يقارب الـ ٩٩ بالمئة من أراضي البلاد. بالإضافة إلى ذلك، توظف ما يقارب ٩٥ بالمئة من قوة العمل الكويتية. ويمثل هذا خلافاً واضحاً في ميزان القوى السياسي.

يقارب الـ ٩٩ بالمئة من أراضي البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة توظف ما يقارب ٩٥ بالمئة من قوة العمل الكويتية. وتمثل هذه الحقيقة خلافاً واضحاً في ميزان القوى السياسي، حيث لن تتمكن أية مجموعة سياسية المنافسة الفاعلة للحكومة، ناهيك عن

(١٧) من المهم الإشارة إلى أن سقوط قانون منح المرأة حقوقها السياسية الذي أصدره الأمير في مجلس الأمة والمشروع الذي تلاه جاء بأغلبية صوتين فقط، وتعتبر هذه أهم محاولة لتمكين المرأة من حقها السياسي، كما أنه من المفيد الإشارة إلى أن رفض مجلس الأمة للمشروعين المذكورين لم يكن بحجم التنظيمات الإسلامية فحسب، ولكن بسبب تضافر جملة من العوامل أهمها البعد التقليدي المحافظ بالإضافة إلى انشغاقات داخل الحكومة ذاتها.

(١٨) حتى الآن قام عدد من الرجال والنساء الكويتيين برفع ٧ قضايا إلى المحكمة الدستورية رفضت جميعها وكان آخرها قضية نظرتها المحكمة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. واللافت للنظر هو أن رفض المحكمة يتم دائماً لأسباب شكلية كعدم الاختصاص أو عدم صحة التوكيل دون نقاش للموضوع ذاته. انظر الصحف الكويتية الصادرة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، من أجل الاطلاع على الأفكار المختلفة حول إصلاح النظام الانتخابي وانظر أيضاً مجلة: الزمن (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، حيث يحتوي العدد على استطلاع رأي أيضاً.

(١٩) بدأ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت حملة إعلامية جديدة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١ لهذا الغرض.

عدم شرعية التنظيمات السياسية<sup>(٢٠)</sup>.

## ٢ - التدخلات الحكومية في العملية الانتخابية

باستثناء انتخابات عام ١٩٦٧، فإن الحكومة لا تتدخل في الانتخابات بشكل مباشر، بل أن العملية الانتخابية كنواح إجرائية، تسير وفق معايير تتسم بالشفافية العالية، إلا أن تدخلات الحكومة في العملية الانتخابية تتم من خلال تفضيلها لبعض المرشحين على غيرهم عن طريق منحهم تسهيلات كبيرة في المعاملات، الأمر الذي يمنحهم فرصة أكبر للنجاح.

## ٣ - ضعف الثقافة الديمقراطية السياسية

يبلغ عمر التجربة الدستورية الديمقراطية في الكويت قرابة الأربعين عاماً، إلا أن الإشكالية هنا أنها غابت حوالى نصف هذه المدة أغلبها بسبب الحل (١٧ سنة). وقد أدى هذا الغياب المتكرر الذي لم يكن أغلبه متوافقاً مع الدستور، إلى عدم رسوخ الثقافة الديمقراطية، أي أن هناك دائماً توقعاً بالحل في حالة حدوث أزمة سياسية داخل البرلمان، حيث أثر هذا الأمر في النواب

أنفسهم وأصبح الحديث عن الحل وإمكانية حدوثه حديثاً متداولاً في أروقة المجلس. ولا يبدو أن تعهدات الحكومة بالتزامها الديمقراطية قد أثبتت صدقية عالية. ومن الملاحظ أيضاً أن حل المجلس في المرتين السابقتين (عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦) كانت تأتي معه ضمن الحزمة

تمثل مواد الدستور أساساً راسخاً لأي مجتمع ديمقراطي من حيث شموليتها وتوازنها وعدالتها وإنسانيتها. وهي الأساس لأغلبية القوانين الصادرة في الكويت. فقد بات الدستور نقطة الانطلاق لدعاة الديمقراطية.

السياسية قيود صارمة على الصحافة. إن ضعف الثقافة الديمقراطية يعد من أهم التحديات السياسية حيث إنه يضعف من صدقية البرلمان وجوداً، مما يخلق انطباعاً سلبياً عن الديمقراطية ويوحى بأنه مؤسسة لا تتمتع بالرسوخ في المجتمع<sup>(٢١)</sup>.

## ٤ - المحيط الإقليمي

على الرغم من كل الملاحظات المذكورة أعلاه بخصوص الديمقراطية في الكويت، فإنها تبقى التجربة الوحيدة المستمرة في المنطقة منذ قرابة الأربعين عاماً، حيث لا يبدو أن هناك تجربة بالاستقرار ذاتها. وقد أدى هذا الوضع إلى أن لا تحظى تلك التجربة بالترحيب في الوسط الإقليمي. ولا ينسحب ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي

(٢٠) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت.

(٢١) يلاحظ محمد السيد سعيد غياب الثقافة الديمقراطية والاستنكاف عنها كواحدة من أبرز الإشكاليات التي تواجه الديمقراطية في الوطن العربي. السيد سعيد، محرر، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

فحسب، ولكنه أيضاً يتضمن إيران (حقبة الشاه) والعراق. وينطلق المعارضون إقليمياً من كون الديمقراطية مفهوماً غربياً وأنه من الأفضل تطوير مفاهيم «الخصوصية الخليجية» القائمة على اللقاءات المباشرة مع المواطنين<sup>(٢٢)</sup>. ويؤثر هذا المحيط غير الودي تجاه الديمقراطية في مسيرة التجربة في الكويت، حيث يدعم الموقف المناهض للديمقراطية داخل الكويت ويبرر اتخاذ إجراءات ضدها.

## ٥ - ضعف ثقافة المجتمع المدني

من الملاحظ على الناشطين الديمقراطيين في الكويت تركيزهم بشكل أساسي على أن الديمقراطية تنحصر في الانتخابات النيابية، الأمر الذي أضعف اهتمامهم بتطوير آليات المجتمع المدني، بل أصبحت أدوات المجتمع المدني كجمعية النفع العام والجمعيات التعاونية وغيرها سهلة التحييد والحل والإغلاق من دون تحرك يذكر من القوى السياسية. وقد شذ عن هذه القاعدة التيار الإسلامي، حيث سعى منذ دخوله المعترك السياسي إلى تدعيم وجوده في آليات المجتمع المدني واستحداث آليات جديدة مبتكرة جعلت من الصعب التعامل مع تفكيكها بالسهولة ذاتها.

وينظم العمل الأهلي قانون جمعيات النفع العام الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهو قانون مماثل إلى حد بعيد لما هو مطبق في العديد من البلدان العربية، كما أنه يمنح هيمنة كاملة للوزارة على مقدرات العمل الأهلي ويقيد من حرية حركتها، وبالأذات في الشأن السياسي من دون أن يكون هناك تعريف واضح للمقصود بالشأن السياسي.

## خامساً: الوجه الآخر: جوانب داعمة للديمقراطية

ليس هناك من شك في أن الضغوطات الخارجية تلعب دوراً مهماً في تحريك الأوضاع نحو مزيد من الانفتاح السياسي، إلا أنه من الخطأ تصويرها وكأنها هي المحرك الأساسي، حيث تلعب الديناميات الداخلية في المجتمع الكويتي دوراً لا يقل أهمية إن لم يكن أكثر أهمية منها. فلو أن تلك الضغوطات الخارجية وحدها هي التي كانت المحرك الرئيسي، لكانت التجربة الكويتية لم تتجاوز في أحسن أحوالها نموذج مجلس الشورى (الاستشاري) والسائد في الدول الخليجية الأخرى، مما يعني بأن تلك الضغوط الخارجية لا تدخل بالضرورة في تفاصيل شكل النظام، ولم تكن لتدخل في تفاصيل الدستور وفصل السلطات وسيادة القانون. إن إدارة هذه التركيبة السياسية وإخراجها إلى حيز الوجود احتاجت إلى فعاليات محلية تضمن مسيرتها واستمراريتها. وبما أن الديمقراطية الكويتية لا زالت مستمرة، على الرغم من كل الاختلالات والشوائب المذكورة أعلاه، فإن ذلك يدل على وجود امكانات مجتمعية ساهمت في تلك الاستمرارية وصمدت أمام التحديات. ومن المفيد هنا ذكر مجموعة من تلك العناصر التي نظنها العناصر الإيجابية التي منحت تلك الديمقراطية استمراريتها:

(٢٢) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

## ١ - التطور التاريخي

يمثل التطور التاريخي للمجتمع الكويتي منذ نشأته نموذجاً محورياً في تأهيل ديمقراطيته وانفتاحه السياسي، فالمجتمع تأسس ابتداءً على اتفاق بين الكويتيين الأوائل اختاروا بموجبه حاكمهم منهم شريطة التشاور معهم. وقد أثبتت كل الأزمات السياسية التي مر فيها المجتمع الكويتي في عامي ١٩٢١ و ١٩٣٨ والخمسينيات وعامي ١٩٦٧ و ١٩٩٠ (مؤتمر جدة) وغيرها، أن هناك دائماً محاور التقاء نحو الحفاظ على الهوية الانفتاحية للمجتمع. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ليس في سبب قيام الحكومة بالتعدي على المجلس وحله أكثر من مرة، ولكن السؤال الأهم هو: لماذا تعود الحكومة بعد أن حلت المجلس إلى النظام ذاته مرة أخرى؟ لقد أدى ذلك التواتر إلى خلق أرضية انفتاحية للعمل السياسي ردفها تجربة تاريخية من الصعب تجاوزها، بل مثلت حاضنة للتجربة السياسية<sup>(٢٣)</sup>.

## ٢ - دستور ١٩٦٢

مع صدور دستور ١٩٦٢ تحولت الكويت إلى دولة مؤسسات محددة العلاقة فيها بين الحاكم والمحكوم، وبخاصة أن الدستور لم يصدر من خلال مكرمة أميرية على سبيل المثال، بل أن الأمير حينها قد دفع باتجاه أن يصدر الدستور من خلال مجلس تأسيسي منتخب شعبياً وأصدر أوامره لوزرائه المعينين في المجلس (وكلهم من أفراد الأسرة آنذاك) بعدم التصويت على الدستور حتى يصبح شعبياً بالكامل. وتبدو أبرز نقاط الضعف في الدستور متمثلة في المواد الخاصة بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تمنح الأخيرة وزناً أكبر. إلا أنه خلافاً لذلك فإن مواد الدستور تمثل أساساً راسخاً لأي مجتمع ديمقراطي من حيث شموليتها وتوازنها وعدالتها وإنسانيتها، وهي الأساس لأغلبية القوانين الصادرة في الكويت. فقد بات الدستور نقطة الانطلاق لدعاة الديمقراطية. وقد جرت عدة محاولات حكومية لتنقيح الدستور (١٩٨٠ - ١٩٨١) نحو تفرغ من محتواه الديمقراطي وتحويل المجلس المنتخب إلى مجلس للشورى، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح بتحقيق مبتغاها. لقد أصبح وجود الدستور واستمرار العمل به قوة لا يستهان بها في ردد الاتجاه الساعي للديمقراطية وتدعيم التجربة الديمقراطية في الكويت، وقطع الطريق على الاجتهادات المختلفة في تحديد هوية النظام السياسي.

## ٣ - ظهور القوى السياسية المختلفة

كانت الكويت محطة للحركات السياسية الناشطة منذ الثلاثينيات، وقد ضاعفت التنمية الاقتصادية بسبب النفط من ذلك، حيث وفدت إلى الكويت أعداد كبيرة من العاملين العرب وغيرهم أثروا مبكراً في تنشيط الحياة السياسية خلال الخمسينيات، كما كان لارتباط قوى سياسية محلية بقوى سياسية عربية بعد آخر في تنشيط العمل السياسي. وقد نشطت القوى السياسية في الظهور العلني بعد تحرير الكويت وقبيل

(٢٣) النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت.

الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢<sup>(٢٤)</sup>. وقد اختفت بعض تلك القوى، كما ظهر غيرها. ويوجد اليوم ما يزيد على ستة تنظيمات سياسية في الكويت. ومن المؤكد أن استمرار هذه التنظيمات بالعمل بالرغم من عدم قانونيتها، وقبول الحكومة بالأمر الواقع، سوف يضيف إلى تدعيم العملية الديمقراطية ويعزز من أرجحية تقنين الأحزاب مستقبلاً.

#### ٤ - الصحافة

تمثل الصحافة في الكويت نموذجاً متقدماً على المستوى العربي. فهي مستقلة إلى حد بعيد كونها مملوكة ملكية خاصة ليس للحكومة حصة فيها، كما أنها تتمتع بقدر عال من الحرية في التعبير، وهي تشكل بذلك الرافد الأساسي لفاعلية العمل البرلماني والعمل السياسي. ويوجد في الكويت خمس صحف يومية عربية وعدد كبير من الأسبوعيات والشهريات. ومن الملاحظ أنه عند أي انتكاسة يتعرض لها البرلمان فإن الصحافة ينالها النصيب ذاته. ولعل القارئ للصحافة الكويتية يستغرب حجم الحرية المتاح لأراء نقدية حادة بحق الحكومة الكويتية. إن وجود الصحافة كما هي الآن يمثل رافداً قوياً للعملية الديمقراطية.

#### ٥ - الطبيعة غير العنيفة للعملية السياسية

يلاحظ على العملية السياسية في الكويت بأنها قليلة العنف في حيثياتها وتعاملها، حيث لم تسجل حادثة عنف تذكر خلال الانتخابات الكويتية على الرغم من حدة التنافس وشدته خلال الحملات الانتخابية، بل إن غالبية أحداث العنف ذات الطابع السياسي خلال الثلاثين سنة الماضية تقريباً كانت نتاجاً لخلافات خارجية اختارت تصفيتها على الساحة الكويتية. فمن المستغرب حل النزاعات السياسية المحلية عن طريق العنف ومن ثم يتم استنكارها على أوسع نطاق. إن تلك السمة تساعد على تدعيم تجربة ديمقراطية أكثر رسوخاً.

#### ٦ - الاختلافات العلنية بين أفراد الأسرة

انعكست أجواء الانفتاح السياسي داخل المجتمع الكويتي على أفراد الأسرة الحاكمة فوجدنا العديد من أفرادها يدلون بأرائهم السياسية التي قد لا تكون متفقة مع الاتجاه العام للأسرة، الأمر الذي أعطى تعددية ملحوظة. والجدير بالذكر أن هذا الأمر لم يبدأ مؤخراً، بل تمتد جذوره إلى العشرينيات من القرن الماضي. وقد تمحورت تلك الآراء في أغلب الأحوال حول درجة الانفتاح السياسي المنشود، وكان ذلك ملحوظاً عندما قام ١٧ فرداً من الأسرة في ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٢ بتوقيع عريضة يناشدون بها أمير البلاد القيام بإصلاحات سياسية والالتزام بالدستور<sup>(٢٥)</sup>. وقد شهدت الانتخابات الماضية

Jasem Karam, «Kuwait National Assembly, 1992: A Study in Electoral Geography», *Geo* (٢٤) *Journal* (December 1993), pp. 383-398.

(٢٥) الزمن (الكويت) (١٥ أيار/مايو ١٩٩٩).

في تموز/يوليو ١٩٩٩ خلال حملتها الانتخابية حوارات صريحة للأسرة تدفع باتجاه المزيد من الديمقراطية والتمسك بها.

## ٧ - الديوانية كمؤسسة سياسية اجتماعية

مثلت الديوانية نقطة التقاء وتجمع سياسي منذ نشأت الكويت، بل انها شهدت الاجتماعات التاريخية والانتخابات خلال فترات الثلاثينيات وحتى الخمسينيات، كما أنها كانت محور التجمعات التي أطلق عليها تسمية ديوانيات الاثنين وهي تجمع الحركة الدستورية المطالبة بإعادة العمل بالديمقراطية والدستور (١٩٨٩ - ١٩٩٠) وتمثل الديوانية اليوم نقطة ارتكاز لأي تجمع سياسي أو مرشح أو ناشط عام.

## ٨ - رسوخ الانتخابات كممارسة مجتمعية

تمثل الانتخابات كمفهوم داخل الكويت مؤسسة متكاملة، فلا يكاد يمر يوم على المجتمع الكويتي من دون انتخابات بشكل أو بآخر، فالجمعيات التعاونية، والنقابات، والروابط الطلابية، وجمعيات النفع العام، والمجلس البلدي، والأندية الرياضية، ومجلس الأمة وغيرها مؤسسات منتخبة، الأمر الذي يعني أن هناك تجربة عريضة وإجراءات انتخابية متقدمة يعرفها ويجيدها المجتمع الكويتي. إن تراكم هذه الخبرات يساعد بلا شك على ترسخ التجربة الديمقراطية وتعزيز وجودها.

## سادساً: العربية السعودية

مع أن العربية السعودية هي الدولة الأقدم والأكبر ضمن منظومة دول مجلس التعاون، إلا أن التطور المؤسسي فيها شابه البطء والحذر والتردد الغالب مثل ردود أفعال لأحداث سياسية، حيث كان قد أعلن عن النية لإنشاء مجلس شورى عدة مرات في عهد كل من الملك فيصل والملك خالد رحمهما الله، وكذلك الملك فهد. بدأ عهد العربية السعودية مع المجالس الاستشارية منذ عام ١٩٢٤ عندما أنشأ الملك عبد العزيز بن سعود مجلس الشورى الأهلي بعد دخوله مكة، وتحددت الهيئة الناجبة له من ثلاث فئات، فئة الأعيان وفئة العلماء وفئة التجار، على أساس أن تقوم كل فئة بانتخاب عدد معين مع اشتراط مصادقة الملك ابن سعود على النتائج. وقد تم في السنة نفسها إنشاء مجالس استشارية في المدينة وجدة وينبع والطائف انطلاقاً من أنها ستكون الأساس في انتخاب مجلس شورى عام للبلاد، كما تشكل في سنة ١٩٢٥ مجلس جديد، وكذلك صدر نظام جديد لمجلس الشورى عام ١٩٢٨. ويلاحظ أن ذلك المجلس ظل يحمل الصفة الاستشارية من دون تطوير يذكر حتى عام ١٩٥٢، وقد استمرت الحال على ما هي عليه حتى أوائل التسعينيات من دون بنى تشريعية، كما يلاحظ أن المحاولة للاستجابة للتطورات والمتغيرات الإقليمية، وبالذات تداعيات حرب الخليج الثانية تمثلت في أنه تم تأسيس مجلس شورى جديد من ٩٠ عضواً، يعينهم الملك، أخذاً في الاعتبار أن القرار بزيادتهم من ٦٠ إلى ٩٠ عضواً كان قد صدر عام ١٩٩٧ لمدة أربع سنوات<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٦) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويلاحظ أن الاستجابة لإنشاء مجلس الشورى الأخير جاء نتاجاً للعديد من التحركات الداخلية، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي شارك فيها العديد من شرائح المجتمع كالمتقنين ورجال الأعمال والنساء والإسلاميين من اتجاهات مختلفة، وقد تركزت على ثلاث نقاط أساسية، وهي:

- ١ - المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.
  - ٢ - اتخاذ اجراءات اجتماعية عادلة.
  - ٣ - المساءلة الحكومية<sup>(٢٧)</sup>.
- وقد تمثل ذلك في عريضة رجال الأعمال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، بالإضافة إلى المعارضة الدينية التي تقدمت بعريضة إلى الملك فهد في أيار/مايو ١٩٩١، تضمنت المطالب التالية لرجال الأعمال:
- إنهاء احتكار الفتاوى الدينية من قبل العلماء المعيّنين من قبل الحكومة.
  - مراجعة النظام الأساسي للحكم.
  - إقامة مجلس شورى ممثل لجميع المناطق في المملكة يقوم بمراقبة السلطة التنفيذية.
  - إعطاء اختصاصات أكبر لأجهزة الحكم المحلي.
  - تحديث النظام القضائي وضمان استقلاليته وفاعليته.
  - المساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز سلالي أو قبلي أو مذهبي أو اجتماعي.
  - إعطاء الحرية لوسائل الإعلام.
  - إصلاح جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
  - إعطاء دور أكبر للمرأة في الحياة العامة.
  - إصلاح جذري وشامل لنظام التعليم<sup>(٢٨)</sup>.
- أما مطالب القادة الدينيين وغيرهم من أهل الفكر والرأي، فقد تضمنت مطالب قوية ومباشرة بإصلاح القيم الإسلامية وإدخال تعديلات وإصلاحات على الحياة السياسية تتضمن ما يلي:
- إقامة مجلس شورى مستقل عن الضغوط كافة.
  - توافق جميع القوانين مع الشريعة الإسلامية.
  - المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع من دون امتيازات خاصة للنخبة.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الاتحاد (الإمارات العربية المتحدة)، ٢/٣/٢٠٠٠.



- النزاهة والكفاءة بالنسبة لموظفي الحكومة.
  - التوزيع العادل للثروة العامة بين جميع الفئات.
  - إقامة جيش قوي موحد.
  - حرية وسائل الإعلام.
  - أن تعمل السياسة الخارجية وفقاً لمصالح الأمة وتجنب التحالفات غير الشرعية.
  - اصلاح المؤسسات الدينية والتعليمية.
  - الاستقلال التام والفعال وتطبيق أحكامه على المجتمع.
  - حماية حقوق الافراد المجتمع.
- واستجابة لتلك التحركات أصدر الملك فهد في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ ثلاثة قوانين، وهي:
- القانون الأول** - نظام الحكم الأساسي الذي يتألف من ٨٣ مادة يؤكد على الأساس الإسلامي وحرمة القيم العائلية وسلطات الملك ومجلس الوزراء وحقوق وواجبات المواطنين والمبادئ الاقتصادية للمملكة وآليات الرقابة على الإنفاق الحكومي.
- القانون الثاني** - إنشاء مجلس للشورى يتكون من رئيس و ٦٠ عضواً يختارهم الملك من «أهل الخبرة والاختصاص».
- القانون الثالث** - كان حول تنظيم الإدارة المحلية لمناطق المملكة، بحيث يصبح لكل منطقة أمير مسؤول أمام وزير الداخلية ومجلس استشاري يرأسه الأمير ويضم عدداً من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص من أهل الخبرة والعلم والاختصاص. ويتم تعيينهم بأمر رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وموافقة وزير الداخلية<sup>(٢٩)</sup>.
- ومع ذلك فإن المعارضة الدينية أوضحت موقفاً بينت فيه عدم رضاها عن تلك الإصلاحات استناداً إلى التالي:
- أن النظام يمنح سلطة مطلقة للملك في الحياة السياسية للبلاد، في حين أنه لا يوفر أية آلية للرقابة على أفعاله.
  - لا توضح صيغة حقوق الإنسان في نظام الحقوق الأساسية للأفراد.
  - بقاء وسائل الإعلام خاضعة لرقابة الحكومة إلى جانب تقييد حرية التعبير.
  - لا يعترف النظام بوجود علاقة متبادلة بين الملك والشعب، فهو لم يشر إلى الالتزامات المفروضة على كل من المواطنين والملك.
  - خضوع المشاركة في الأجهزة الحكومية للتعيين من قبل الأسرة المالكة وليس الانتخابات العامة.

- تأكيد النظام على وجود علاقة وثيقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية مما ينفي استقلالية هذه الأخيرة.

وقد اختتمت هذه المذكرة بعبارة «نحن نرحب بهذه الأنظمة الجديدة كخطوة أولى في الانتقال نحو حكم القانون، ونحن نؤكد على الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات»<sup>(٣٠)</sup>.

ومن المهم الإشارة إلى تأثير بروز حركات معارضة سعودية من الخارج في طبيعة التعامل الحكومي السعودي مع مقتضيات الانفتاح السياسي الداخلي، حيث أبدت الملكة مرونة تجاه مجموعة معارضة شيعية كانت تنشط من واشنطن ومن العاصمة الأمريكية، وفتحت حواراً مع تلك المجموعة أدى إلى عودة عناصرها إلى المملكة وإغلاقها لمطبوعاتهم المؤثرة كما يبدو، والتي كانت تصدر هناك. أما المعارضة الخارجية الأخرى، فهي تمثل في أغلبها عناصر إسلامية ناشطة في العواصم الغربية، وقد أخذت في استخدام مواقع على الإنترنت لهذا الغرض<sup>(٣١)</sup>.

### سابعاً: قطر

تشكل المجلس الوطني في إطار نص دستور البلاد الصادر في ٢ نيسان/أبريل ١٩٧٠ لينظم سلطات الحكم، ثم تم تعديله عام ١٩٧٢، وأخذاً بالاعتبار للصفة الاستشارية للمجلس واستناده إلى مبدأ التعيين، لم يلاحظ أي فاعلية تذكر لذلك المجلس<sup>(٣٢)</sup>، وقد سعت إلى ذلك قطر من خلال إعلان أميرها الشيخ حمد بن خليفة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عن انتهاء النهج التدريجي في الديمقراطية، حيث أعلن عن نيته لإجراء انتخابات في المجلس البلدي المركزي عن طريق الانتخاب المباشر، وقد أجريت فعلاً في آذار/مارس ١٩٩٩ الانتخابات البلدية القطرية وسط احتفاء إعلامي محلي ودولي كبيرين. وعلى الرغم من أن التفاؤل بتلك الخطوة كان كبيراً، إلا أن تلك الانتخابات لم تسفر عن المراد منها، حيث اتضح وجود مشاكل كثيرة متراكمة بين المجلس ووزارة البلدية. كما يبدو أن خطوة إدماج المرأة القطرية في التجربة الانتخابية لم تحقق الانعكاسات الإيجابية المأمولة على مشاركة المرأة القطرية<sup>(٣٣)</sup>.

وقد تزامن مع هذا الأمر الاتجاه القطري المعلن نحو مزيد من الانفتاح السياسي من خلال إنشاء مجلس تشريعي منتخب يحدد فيه نظام الحكم على أساس دستوري وتساهم فيه السلطة التشريعية باتخاذ القرار، وعلى هذا الأساس فقد أصدر أمير قطر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قراراً لتكوين لجنة دستورية تتكون من ٣٢ عضواً يناط بهم إعداد مشروع الدستور الدائم لقطر خِزْل مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات<sup>(٣٤)</sup>.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٢٣.

(٣٢) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, (Cambridge Middle East Library; 24, 2<sup>nd</sup> ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995).

(٣٣) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

(٣٤) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

## ثامناً: الإمارات العربية المتحدة

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة من غيرها من دول الخليج بكونها قد تأسست من سبع وحدات سياسية مستقلة نسبياً بما يشابه النظام الفدرالي. وقد ساهم هذا الوضع في التأثير في طبيعة التحولات القانونية والدستورية، وصدر بموجب ذلك الدستور المؤقت الذي حدد المؤسسات العاملة في الدولة بالتالي:

- رئيس الاتحاد ونائبه.
- المجلس الأعلى الاتحادي.
- مجلس الوزراء الاتحادي.
- القضاء الاتحادي.
- المجلس الوطني الاتحادي.

وعلى الرغم من أن المجلس الوطني الاتحادي يفترض أن يمثل السلطة التشريعية، إلا أن ذلك غير منصوص عليه بشكل صريح في الدستور، ويتم شغل مقاعده بالتعيين بنسب محددة لكل إمارة على حدة، إلا أنه يلاحظ أن مرونة وانفتاح الوضع السياسي نسبياً في الإمارات قد ساهم في المطالبة بالمزيد من الانفتاح السياسي، وبالذات من خلال توسيع إطار المشاركة السياسية عن طريق الأخذ بقاعدة الانتخاب لأعضاء المجلس الوطني بدلاً من قاعدة التعيين. ويبدو أن هناك تجاوباً رسمياً إلى حد ما مع تلك المطالبات، كما يلاحظ أن هناك درجة ملحوظة من الانفتاح الإعلامي، كما عبر عنه وزير الإعلام في الإمارات في أكثر من موقع داعماً حرية التعبير وبصورة كبيرة. وقد انعكس ذلك أيضاً على هيئات المجتمع المدني في سبيل زيادة الحريات العامة<sup>(٣٥)</sup>.

## تاسعاً: البحرين

تعد البحرين واحدة من أبرز دول الخليج نشاطاً سياسياً منذ فترة طويلة، حيث يزخر تاريخ البحرين الحديث بنشاط سياسي معارض ملحوظ منذ فترة ما قبل الاستقلال عام ١٩٧١. وقد أدت هذه الخلفية السياسية المعارضة إلى خلق أرضية ملائمة للبدء في إحداث انفتاح سياسي بعد الاستقلال مباشرة خلافاً لدول الخليج الثلاث الأخرى التي استقلت في الوقت نفسه. فكان أن صدر الدستور البحريني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وتم بموجبه إجراء انتخابات للمجلس الوطني البحريني (٣٠ عضواً بالانتخاب و١٤ عضواً بالتعيين)، إلا أنه يبدو أن بنية السلطة في البحرين لم تكن قادرة على استيعاب هذه التجربة، فكان أن تم حل المجلس الوطني بأقل من سنتين (عام ١٩٧٥)، وزادت الحكومة البحرينية من قبضتها على الأوضاع الداخلية حتى هذه السنة (عام ٢٠٠١) عندما بدأت تلوح بالأفق حقبة جديدة تتسم بقدر عال من الانفتاح السياسي.

(٣٥) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وقد كان للتغيير السياسي الداخلي في البحرين، حيث تولى الحكم الأمير الشاب حمد بن عيسى وولي عهده سلمان بن حمد، أثر ملحوظ في الاتجاهات الانفتاحية الداخلية المتسارعة بصورة غير متوقعة، كما كان للمتغيرات العالمية والإقليمية الدافعة نحو مزيد من الديمقراطية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، والتحرك الشعبي المطالب بإعادة العمل بالدستور، دورها في الدفع بهذا الاتجاه.

وعلى الرغم من أن محاولات الحكومة البحرينية التجاوب مع التداعيات العالمية وحرب الخليج الثانية والتي كانت تضغط في اتجاه الانفتاح، قد أثمرت عن إنشاء مجلس للشورى بزيادة عدد أعضائه إلى أربعين عضواً، إلا أن ذلك المجلس ظل أقل من مستوى الطموح في تحقيق الانفتاح السياسي الداخلي. وقد كانت بداية الانطلاق عندما أعلن الأمير الجديد عن إحياء نظم الانتخابات البلدية بمشاركة الجميع بما في ذلك المرأة واعتزامه على أن تتمتع تلك المجالس بكل الصلاحيات المتعارف عليها بلدياً، وأن تلك الخطوة ستكون البداية الصحيحة للتمثيل الشعبي على مستوى القاعدة. كما بدت ملامح التغيير في التركيبة المتنوعة والشاملة لمجلس الشورى الجديد. ولا يبدو أن تلك التصريحات وما تبعها من إجراءات لم تكن لتقنع المعارضة السياسية بجدية توجهات الأمير الجديد،

وبخاصة أنه بات معروفاً وجود أكثر من توجه داخل القيادة السياسية، إلا أن الإصلاحات والخطوات التي اتخذها الأمير فاقت كل التوقعات، حيث تجاوز ما كان مطروحاً حول انتخابات المجلس البلدي التي كانت مقررة عام ٢٠٠١، وأعلن بأنه سيكون للبحرين مجلسان (مجلس نيابي ينتخب انتخاباً مباشراً يتولى المهام

أدت تراكمات الاحتقان السياسي في البحرين، وعدم الثقة المزمّن، إلى ظهور تشكيك ملحوظ للمعارضة، التي تطالب بالالتزام بالدستور وبعودة المجلس الوطني المنتخب المحلول منذ عام ١٩٧٥، وإلغاء قوانين أمن الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين.

التشريعية ومجلس شورى يضم أصحاب الخبرة والاختصاص). كما أعلن الأمير عن تشكيل لجنة وطنية عليا من أهل الخبرة والمشورة لوضع مشروع ميثاق العمل الوطني يكون «ميثاقاً للوطن ووثيقة للعهد، وركيزة لعقد اجتماعي جديد»<sup>(٣٦)</sup>. كما تقرر طرح مشروع الميثاق الوطني للاستفتاء الشعبي. وقد أكدت لجنة الميثاق أنها من ضمن نقاط أخرى «تتجاوب مع آفاق الرؤية الشاملة للأمير، وذلك من خلال نهجه الديمقراطي المتمثل في حوارات سموه، وفي لقاءاته مع مختلف القطاعات الأهلية، والتجمعات الشعبية الوطنية العديدة»<sup>(٣٧)</sup>. واللافت للنظر أن الميثاق الذي تضمن سبعة فصول أكد جملة من المبادئ فيما لو تم تبنيها فإنها تجعل البحرين تحقق طفرة كبيرة عن قريناتها في الخليج. ففي الفصل الثاني (نظام الحكم) يؤكد في (رابعاً) أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، كما يؤكد على الفصل بين

(٣٦) مشروع ميثاق العمل الوطني بدولة البحرين، ط ٢ (البحرين: الأيام، ٢٠٠٠).

(٣٧) المصدر نفسه.

السلطات، وعلى سيادة القانون واستقلال القضاء وحق الشعب في المشاركة في الشؤون العامة<sup>(٣٨)</sup>.

وقد تسلم الأمير الميثاق الوطني وأعلن عزمه على طرحه للاستفتاء الشعبي في شباط/فبراير ٢٠٠١، إلا أن تراكمات حالة الاحتقان السياسي، وعدم الثقة المزمّن، أدت إلى ظهور تشكيك ملحوظ من المعارضة مطالبة بالالتزام بالدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام ١٩٧٥، وإلغاء قوانين أمن الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة المبعدين المنفيين.

وقد بدأت حملة إعلامية حكومية مكثفة لحث الناس على التصويت للميثاق، إلا أن الأمير الشيخ حمد بن عيسى أسقط الكثير من مقولات التشكيك، وفاجأ الجميع بقيامه بلقاءات مكثفة مع المعارضة ونزوله للشارع، وإعلانه عن تجميد قانون أمن الدولة، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة كل المبعدين إلى البلاد، والاستمرار باللقاء شخصياً مع تلك القوى السياسية والتأكيد على أن الدستور هو الذي سيكون محور الارتكاز، وبالتالي لم يكن مستغرباً على الإطلاق أن يحوز الميثاق قبول الأغلبية الساحقة من الشعب البحريني. وقد دعم تلك الأجواء التفاؤلية السماح بتأسيس عدد من الهيئات المهمة كالجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لتكون البحرين بذلك أول دولة خليجية تسمح رسمياً لذلك النوع من الجمعيات بمزاولة العمل. صحيح أن الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان قد تأسست قبل عدة سنوات إلا أنها ما زالت تعاني عدم الترخيص لها رسمياً. وقد شاركت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في آذار/مارس المنصرم، وقد كانت محل ترحيب كبير كونها أول جمعية خليجية، كما تجدر الإشارة إلى أن الأجواء الحوارية العامة قد تطورت بشكل ملحوظ. ويذكر بهذا الصدد اللقاء الحاشد الذي تم في نادي الخريجين إبان حملة الميثاق، إلا أن ما حدث بعد ذلك تجاوزته بمراحل حيث بدأت القوى السياسية في التفكير بصوت عالٍ وعبر المنتديات بدورها المستقبلية.

إلا أنه ومع موجة الفرح في الأوساط البحرينية، ما زال هناك من يحذر من المبالغة في التعامل العاطفي مع الموضوع، حيث ذكر د. عبد الهادي خلف وهو أحد رموز المعارضة البحرينية في مؤتمر عقد في لندن مؤخراً (آذار/مارس ٢٠٠١)، أنه من الممكن أن يخلق الانفتاح السياسي قوته الدافعة الخاصة به، وكلما زاد وعي الناس بحقوقهم وقوتهم، سيجعلهم ذلك يسعون إلى مزيد من الحقوق البعيدة المدى، مما قد يؤدي إلى ظهور مطالب متعارضة من خلال فئات المجتمع المختلفة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى أن تقوم الحكومة بالسيطرة من خلال معارضة ممزقة. أما د. منصور الجمري، وهو معارض بحريني بارز آخر، فقد أكد أن معيار الاختبار للصدقية، هو الانتخابات البلدية القادمة. كما حذر البروفسور فريد هاليداي كذلك من المبالغة في التفاؤل<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٨) المصدر نفسه، والتقارير الاستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

Dialogue (London) (April 2001).

(٣٩)

## عاشراً: عُمان

أخذت عمان بالنهج التدريجي في التطور، حيث إنه لم تحدث تطورات مؤسسية في اتجاه الانفتاح السياسي منذ الاستقلال حتى قيام السلطان قابوس بتأسيس مجلس شورى معين عام ١٩٩١. وقد كانت هناك تجارب سابقة بدأت منذ عام ١٩٨١ (المجلس الاستشاري للدولة) الذي يقوم باختياره السلطان قابوس، حيث يتم الاختيار عبر ترشيح لجنة من الوجهاء والأعيان والشخصيات العامة القبلية أساساً للأعضاء وإرسال أسمائهم إلى السلطان، كما يقوم السلطان وحده بتعيين رئيس المجلس<sup>(٤٠)</sup>. ومع ذلك فقد صدر النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦ الذي حدد فيه وجود مجلسين يضمهما مجلس عمان - مجلس الدولة (بالتعيين) ومجلس الشورى (بالانتخاب). ومن الملاحظ أنه كان يتم إدخال تطوير على نظم الانتخابات كمشاركة المرأة (الدورة الثانية ١٩٩٧) وزيادة عدد الهيئة الناجبة، إلى الانتخاب الكامل لأعضاء مجلس الشورى.

وقد مثلت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الشورى التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نقلة جديدة، حيث كانت أول انتخابات للمجلس بالكامل، مما أدى إلى اختفاء الدور الحكومي بالتعيين، كما تمت زيادة عدد الناخبين من ٥١ ألف مواطن ومواطنة إلى ١٧٥ ألفاً (٢٥ بالمئة من عدد العمانيين البالغة أعمارهم ٢١ عاماً فما فوق)، كذلك زيدت نسبة المشاركة النسائية إلى ٣٠ بالمئة من إجمالي القاعدة الانتخابية بعد أن كن يمثلن ١٥ بالمئة في الانتخابات التي سبقتها. ومع أن هناك تقدماً نسبياً ملحوظاً في اتجاه الانفتاح السياسي، إلا أنه يلاحظ أن التجربة العمانية تسير بحذر شديد في ذلك الاتجاه.

## خاتمة

على الرغم من التحولات الملحوظة في دول مجلس التعاون في اتجاه الانفتاح السياسي الداخلي، وبناء المؤسسات التشريعية، إلا أن تلك التحولات ما زالت تعاني في أغلبها التردد والحذر.

ولعله باستثناء ما تم مؤخراً في البحرين من إجراءات جذرية طالت المفاهيم الأساسية لنظام الحكم، بالإضافة إلى التجربة الكويتية، فإن التحولات في دول الخليج

الأخرى ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحرك والانفتاح وصولاً إلى المؤسسية وفصل السلطات.

يبدو أن مستقبل الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون سيتحدد في ضوء التغيرات التي تطول اتجاهات الانفتاح السياسي لدى الأسر الحاكمة، ومدى تكون نخبة سياسية ومجتمع مدني، ومدى ضغط التحولات العالمية، ودور النفط في الدخل القومي، ودرجة الشعور بالتهديد الخارجي.

(٤٠) حسين غباشي، عُمان، الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧).

وقد اتضح أنه على الرغم من أهمية العامل الخارجي في تحريك الأوضاع الداخلية نحو الانفتاح السياسي، إلا أن العوامل الداخلية وبنية السلطة وطبيعة توازن القوى والملاءة الاقتصادية، تؤثر بصورة أكبر في درجة ومدى ذلك الانفتاح السياسي، حيث يرى هنا أن التأثير الخارجي تتم الاستجابة له من الناحية الشكلية إن لم يتزامن معه تحول في النهج الداخلي، مما ينتج منه مجالس شورى أغلبها شكلي وغير فاعل. ندلل على ذلك في التعثر الملحوظ للهيئة الاستشارية لدول مجلس التعاون الخليجي (وهي هيئة يفترض أن تتحول مستقبلاً إلى برلمان خليجي)، حيث لا فاعلية تذكر لتلك الهيئة انطلاقاً من اختلاف الرؤى حول مستقبل الديمقراطية في دول الخليج بالأساس.

وتلعب عوامل بنيوية هيكلية في دول مجلس التعاون كنظرة الريبة للمنظم الديمقراطية الغربية، والتركيبية الوراثة التقليدية لأنظمة الحكم، وعدم توفر القناة الذاتية بضرورة إجراء إصلاحات سياسية جذرية، وأثر مداخل النفط، وعدم وجود نماذج عربية وإسلامية تذكر لأنظمة ديمقراطية إيجابية، وتفوق دول الخليج في الهيمنة على الإعلام العربي، دوراً مؤثراً في إعاقة التحرك نحو الديمقراطية.

ويبدو أن مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون سيتحدد في ضوء التغيرات التي تطال العوامل التالية: اتجاهات الانفراج السياسي لدى الأسرة الحاكمة، ومدى تكون نخبة سياسية ومجتمع مدني، ومدى ضغط وتأثير التحولات العالمية وعلى الأخص الموقف الغربي، ودور النفط في الدخل القومي ودرجة شعور الدولة بالتهديد الخارجي أياً كان نوعه أو درجته □